

نخيل نيوز

نخيل نيوز تنشر (12) قراراً لمجلس الوزراء حول مشروعي مترو بغداد وقطار نجف - كربلاء



نخيل نيوز | متابعة

نخيل نيوز

أصدر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية السادسة عشرة، التي عقدت اليوم الخميس الخامس والعشرين من نيسان، برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، مجموعة من القرارات الخاصة بمتابعة تنفيذ مشروع مترو بغداد، وقطار نجف- كربلاء السريع، اللذين أعلن عنهما السوداني، في شهر شباط الماضي، ومنها :

أولاً / مشروع مترو بغداد:

1. تعديل قرار مجلس الوزراء (23753 لسنة 2023) بما يضمن تحقيق الآتي:
 - أ. وضع معايير تقييم المستثمرين وتأهيلهم، ودراسة وتحليل العروض المقدمة من قبلهم لغاية توقيع العقد الاستثماري.
 - ب. تدقيق ومصادقة الوثائق والتصاميم الأولية والنهائية التفصيلية والتنفيذية كافة، لمشروع مترو بغداد بالكامل، وتدقيق وثائق الصيانة والتشغيل ومصادقة كلف المشروع المقدمة من المستثمرين ووثائق ومتطلبات نقل الملكية.
 - ج. الإشراف على تنفيذ المشروع لغاية بدء التشغيل الفعلي.
2. تخويل أمانة بغداد صلاحية التعاقد مع ائتلاف الشركة الاستشارية (٥٥٥) الماليزية الجنسية، وشركة (٥٥٥٥) الإماراتية الجنسية (مشاركة)، استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014)، والضوابط (8 و16) الملحقة بالتعليمات لتنفيذ العقد بحسب المراحل الواردة في الفقرة (1) المذكورة آنفاً.
3. تكون نسبة أجور العقد الاستشاري (0.6%) لمرحلتَي (التقييم + التدقيق)، ونسبة (1.2%) لمرحلة الإشراف من الكلفة التخمينية الأولية الاسترشادية، على أن يُعتمد لاحقاً المبلغ المقدم في العرض الأفضل.
4. استثناء المشروع من متطلبات وشروط الإدراج.
5. تتحمل الجهة المستثمرة إعادة أجور العقد الاستشاري كافة، التي سيتم دفعها من أمانة بغداد.
6. تخويل الهيئة الوطنية للاستثمار صلاحية منح الإجازة وتوقيع العقد الاستثماري للشركات الاستثمارية من أمانة بغداد والهيئة الوطنية للاستثمار، وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة.

ثانياً / مشروع مترو قطار نجف- كربلاء السريع:

1. إدراج المشروع كما يأتي:
 - أ. وضع معايير تقييم المستثمرين وتقييمهم وتأهيلهم ودراسة وتحليل العروض المقدمة من قبلهم، لغاية توقيع العقد الاستثماري.
 - ب. تدقيق ومصادقة الوثائق والتصاميم الأولية والنهائية التفصيلية والتنفيذية كافة، لمشروع قطار نجف- كربلاء السريع بالكامل، وتدقيق وثائق الصيانة والتشغيل ومصادقة كلف المشروع المقدمة من المستثمرين ووثائق ومتطلبات نقل الملكية.
 - ج. الإشراف على تنفيذ المشروع لغاية بدء التشغيل الفعلي.
2. تخويل وزارة النقل صلاحية التعاقد مع ائتلاف الشركة الاستشارية (٥٥٥) الماليزية الجنسية، وشركة (٥٥٥٥) الإماراتية الجنسية (مشاركة)، استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014)، والضوابط (8 و16) الملحقة بالتعليمات لتنفيذ العقد بحسب المراحل الواردة في الفقرة (1) المذكورة آنفاً.
3. تكون نسبة أجور العقد الاستشاري (0.6%) لمرحلتَي (التقييم + التدقيق) ونسبة (1.2%) لمرحلة الإشراف من الكلفة التخمينية الأولية الاسترشادية، على أن يُعتمد لاحقاً المبلغ المقدم في العرض الأفضل.
4. استثناء المشروع من متطلبات وشروط الإدراج.
5. تتحمل الجهة المستثمرة إعادة أجور العقد الاستشاري كافة التي سيتم دفعها من وزارة النقل / الشركة العامة لسكك حديد العراق.
6. تخويل الهيئة الوطنية للاستثمار صلاحية منح الإجازة وتوقيع العقد الاستثماري للشركات الاستثمارية من أمانة بغداد والهيئة الوطنية للاستثمار، وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة.

نخيل نيوز

وقال المجلس، أنه ضمن إجراءات الحكومة في حماية المنتج المحلي ودعم الصناعة الوطنية، وضمان توفير فرص العمل في المشاريع الاقتصادية المهمة، وافق المجلس على إقرار توصيات الاجتماع المنعقد بتاريخ 24 / نيسان / 2024، بحسب الآتي:

1. فرض رسم كمركبي إضافي بنسبة (50%) على بيض المائدة المستورد، بالإضافة إلى أصل الرسم الكمركبي البالغ (20%)، المقرر بموجب قرار مجلس الوزراء (23672 لسنة 2023).
2. إلزام المنتجين بتثبيت التأشيرات القياسية الخاصة بمنتجاتهم (اسم المنتج، وتاريخ الإنتاج، وتاريخ انتهاء الصلاحية على العبوة الخارجية).
3. إلزام المنتجين بوضع تأريخ الإنتاج وعلامة المنتج على كل بيضة، خلال مدة أقصاها (3 أشهر) من تأريخ إصدار هذا القرار.
4. منع نقل بيض المائدة الذي لا يحمل التأشيرات المذكورة في الفقرة (2) آنفاً بين المحافظات.
5. تكليف وزارتي (التجارة، والزراعة)، ومجلس المنافسة ومنع الاحتكار، والجمعية العراقية لرعاية منتجي الدواجن، بمتابعة تنفيذ القرار بشكل مستمر، على أن ترفع تقارير شهرية إلى المجلس الوزاري للاقتصاد.
6. يُنفذ هذا القرار بدءاً من تاريخ 2 / أيار / 2024.

ومن أجل ضمان نجاح مشروع معالجة النفايات وإنتاج الطاقة النظيفة، وهي من المشاريع التي تحظى باهتمام الحكومة، صوت مجلس الوزراء على قرار يلزم فيه وزارة الكهرباء بشراء الطاقة المنتجة فعلياً من مشروع معالجة وتوليد الطاقة الكهربائية من النفايات، وتتولى الهيئة الوطنية للاستثمار إمام الدراسة المتعلقة بمشروع توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات؛ للعمل بموجبها.



